هكذا يمكن أن نقرأ انعكاس حركة الأسطر كأيقون بصري على المراوحة بين وجهتين وموقعي، في المعاني الإيحائية للوحدتين المعجميتين: **نخيل ودالية**. الوحدة الأولى هي مبتدأ حركة الصعود والشموخ، ويمكن توسيع إيحائيتها بتفصيل الحديث في رمزية النخلة واقترانها بالصبر والقدرة على التحمل والسموق. أما الوحدة الثانية، فهي منتهى حركة النزول إلى أسفل، ويمكن توسيع الدلالة هنا أيضاً بتفصيل الحديث في إيحائية (الدالية) ورمزيتها في اقترانها بالخمرة التي تقترن بمعاني السلوى والمهرب والملاذ.

هذا التجاور الدلالي المقدم في حركة الأسطر يعود بنا إلى ما انتهينا إليه في سياق تناول الأيقون المركب المعطى، هذا الأخير، رأيناه ممثلاً للحركة والتحول بين مجالين. سواء في سماته البصرية الهندسية، أو في مكوناته المعجمية.

وإذا تأملنا الأشكال البصرية الأخرى في النص، سنجد أن حصيلة تأويلها الفضائي، تراكم منطوقها اللغوي. لهذا فإن التجاورين التركيبي والدلالي، ينتجان علاقة تشاكلية دلالية بين المكونين النصي والصوري. وتأسيساً على هذه العلاقة يصير من الصعب تمييز أحدهما كبؤرة والآخر كتعليق.

يبقى الآن أن نبحث في المسألة انطلاقاً من اعتبارات فضائية محضة.

خارج العلاقة الدلالية بين البؤرة والتعليق «ليس لنا مقياس علمي لضبطها، وإنما هي موكولة إلى حسّ القارىء وذوقه وحدسه...»[33] لهذا فإن الاحتمال الأول انطلاقاً من المواضعة الاعتباطية التي هي حساب الفضاء والزمن، هو إمكان تحديد الإطارين السادس (ص 101) والسابع (ص 102) هما بؤرة النص وموقعهما الفضائي يعزز هذا الاحتمال، فهما منه في موقع الصدارة فضائياً.

فهما مسبوقان بخمسة أطر ومتبوعان بخمسة أُطُر أُخْرَى:

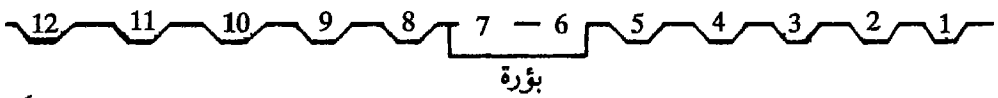

هذا الاحتمال، تعززه قرائن أخرى أهمها: إن الإطارين المحددين كبؤرة للنص انطلاقاً من الاعتبار الفضائي للموقع من التركيب العلامي العام، يبرزان قيمة خلافية إضافية تتمثل في خلوهما من أي عنصر في الفضاء الصوري، بخلاف باقي الأطر الأخرى، إنهما يقدمان فضاء نصياً خالصاً. وهنا تتدخل القوانين الجشطالتية لتمييز الأشكال والتي تعرضنا لها في الفصل الأول من الباب الأول (ص: 24) خصوصاً منها قانون البساطة، وقانون الاختلاف.

نقول بناءاً على ما تقدم: إن تحديد الإطارين 6 و 7 كبؤرة اختيار يتأسس على بعد الموقع

---

(33) محمد مفتاح، (1987) ص: 73.